تواجد قوات الجيش الاسرائيلي، التي تتابع القيام بدوريات على الطرق». وحدّدت الخطة مهمة هذه القوة في «تصفية ظواهر السيطرة الواضحة لقوات الانتفاضة على الشارع العربي، بعد ان يتخلّى الجيش [الاسرائيلي]، عملياً، عن المنطقة، وينسحب الى الطرق المؤدية الى المستوطنات ومعسكرات الجيش» (**المصدر نفسه**).

وفي المقابل، حاول ارنس ان يعطي سياسته الجديدة في المناطق المحتلة بعداً آخر، تمثّل في اتخاذ خطوات عدة، فُهم منها ان توجّهات الوزير الجديد لا تخلو من طابع سياسي. فقد أطلق، بتاريخ ١٩٩٠/٧/١، سراح ٤١٦ معتقلاً فلسطينياً بمناسبة عيد الأضحى؛ وسمح بفتح بعض الجامعات في الضفة الفلسطينية؛ وكذلك أجرى سلسلة لقاءات مع بعض الشخصيات الفلسطينية، لاقناعها بقبول الخطة الاسرائيلية للانتخابات في المناطق المحتلة. وعلى الرغم من ذلك، فان توجّهات ارنس نحو الفلسطينيين سجّلت فشلاً منذ خطواتها الاولى. «فمعظم جامعات المناطق المحتلة ستبقى مغلقة الى فترة طويلة، لأن هذه الجامعات هي جامعات م.ت.ف. وتعتبر معاقل للمنظمة بكل فصائلها» (بنحاس عنباري، **عل همشمار**، ١٩٩٠/٧/٣).

أمّا بالنسبة الى اللقاءات مع شخصيات فلسطينية، فقد قرّر ارنس بنفسه مصير هذه اللقاءات، عندما أعرب، مسبقاً، عن حصر لقاءاته مع شخصيات لا تؤيد م.ت.ف. (**المصدر نفسه**، ١٩٩٠/٦/٢٦). كذلك، قرّر ارنس انه لا يعتزم اللقاء مع شخصيات فلسطينية «تقيم في القدس الشرقية، بدعوى ان هؤلاء غير مشمولين في خطة الانتخابات في المناطق المحتلة، في حين ان الوزير معنيّ بدفع موضوع الانتخابات؛ [لذلك]، فانه يتحادث مع عناصر ذات صلة بهذه الخطة» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٠/٧/١٣).

ونقل عن تقارير «الادارة المدنية» وسلطات الامن التي تجري اتصالات دائمة مع الفلسطينيين، ان معظم الشخصيات الهامّة في المناطق المحتلة يرفض المباحثات التي يجريها وزير الدفاع مع فلسطينيين. وحسب التقارير ذاتها، فان معظم المنظمات، وكذلك القيادة الموحّدة، دانت هذه المباحثات، ودعت الى عدم الاستمرار فيها، بدعوى ان وزير الدفاع «يحاول ان يخلق، وينمّي، قيادة بديلة في المناطق [المحتلة]، من خلال تجاهل الواقع الذي يقول: ان مثل هذه القيادة غير موجودة» (**المصدر نفسه**).

الانتفاضة صاعق تفجير

الى ذلك، تناولت الصحافة الاسرائيلية، بالتقويم والتحليل، توجّهات ارنس ازاء المناطق المحتلة، وتساءلت عن مدى حظة في النجاح في ظل وجود الانتفاضة، من جهة، وضغط المستوطنين لتوسيع هامش صلاحياتهم خارج مستوطناتهم، من الجهة الاخرى؟ وفي هذا الاطار، شكّك المعلّق العسكري، زئيف شيف، في وجود خظة لدى ارنس لقمع الانتفاضة. فهو لن يستطيع ان يلبّي طلبات المستوطنين على المدى الطويل. ومع انه سيعرض عليهم أكثر ممّا عرضه رابين، الّا انه، حسب ما قاله شيف، سيجد «مستوطنين قصيري النفس، وبينهم مسلّحون كثيرون على استعداد لأخذ القانون بأيديهم، وهم الاشخاص الذين يضغطون على المستوى السياسي، ويطالبون باتباع سياسة عسكرية ملموسة ضد الفلسطينيين. وهو لا يستطيع ان يلبّي رغباتهم المقتصرة على تقوية المستوطنات، وتوسيعها؛ وفي مواجهتهم سيتظاهر، بكل تأكيد، افراد هيئات اليسار والسلام الآن، الذين سيزيدون، بدورهم، من الضغط على الجيش الاسرائيلي. وسوف يؤثر كل هذا، بالضرورة، في زيادة حدّة الوضع في المنطقة في مواجهة العرب» (**هآرتس**، ١٩٩٠/٦/١٧).

ولاحظ الصحفي افنير ريغف ان اشغال ارنس لوزارة الدفاع ترافق لدى كثيرين في اليمين السياسي، وخصوصاً لدى المستوطنين، بشعور مفاده، ان ساعة حل مشكلة الانتفاضة قد أزفت، وان سياسة اليد القوية «ستبدأ في ترك بصماتها على الارض. وقد تزايد هذا الشعور، عندما قرر ارنس ان يمضي يومه الاول كوزير للدفاع في مستوطنات المناطق [المحتلة]، حيث ترافقت الزيارة، تلك، مع تصريحات عن تعزيز القوات في المحاور الرئيسة، وزيادة فرض العقوبات على المتظاهرين» (**عل همشمار**، ١٩٩٠/٧/٢).

وأجمع بعض التعليقات على فكرة تقول ان